

مقتل 149 مدنياً بينهم

35 طفلاً و 16 سيدة

في شمال سوريا منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024
حتى 3 كانون الأول/ديسمبر 2024

التقرير الأول لحصيلة الهجمات على المدنيين
والمنشآت الحيوية واستخدام الأسلحة المحظورة
على خلفية العمليات العسكرية في شمال سوريا

الأربعاء 4 كانون الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران
2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية
السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع
تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

- أولاً: التقرير الأول حول الضحايا المدنيين والهجمات على المنشآت الحيوية واستخدام الأسلحة
المحظورة في سياق العمليات العسكرية شمال سوريا.....1
- ثانياً: حصيلة الانتهاكات الناجمة عن العمليات العسكرية في شمال سوريا منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر
إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2024:2
- 2.....2
حصيلة الضحايا المدنيين والمجازر.....
- 5.....5
حصيلة الهجمات على المراكز الحيوية.....
- 6.....6
حصيلة استخدام الأسلحة المحملة بالذخائر العنقودية.....
- 6.....6
حصيلة استخدام البراميل المتفجرة.....
- 7.....7
ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات.....



أولاً: التقرير الأول حول الضحايا المدنيين والهجمات على المنشآت الحيوية واستخدام الأسلحة المحظورة في سياق العمليات العسكرية شمال سوريا.

يقدم هذا التقرير توثيقاً لحصيلة الضحايا المدنيين في مناطق شمال سوريا، نتيجة العمليات العسكرية المستمرة منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 حتى 3 كانون الأول/ديسمبر 2024. يسلط التقرير الضوء على الخسائر البشرية التي طالت المدنيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، نتيجة القصف والهجمات من قبل أطراف النزاع والقوى المسيطرة. يهدف التقرير إلى إبراز تأثير هذه العمليات العسكرية على الوضع الإنساني وتوثيق الأضرار التي لحقت بالمدنيين، والمراكز الحيوية واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً.

تأتي هذه الحصيلة في سياق التصعيد العسكري الذي يشهده شمال ووسط سوريا، عقب إطلاق فصائل المعارضة المسلحة، بالتعاون مع هيئة تحرير الشام، عملية عسكرية واسعة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 تحت اسم "ردع العدوان". كما أطلق الجيش الوطني بدوره عملية عسكرية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حملت اسم "فجر الحرية"، والتي أسفرت عن سيطرة القوات المعارضة على مناطق واسعة في محافظات حلب وإدلب وحماة.

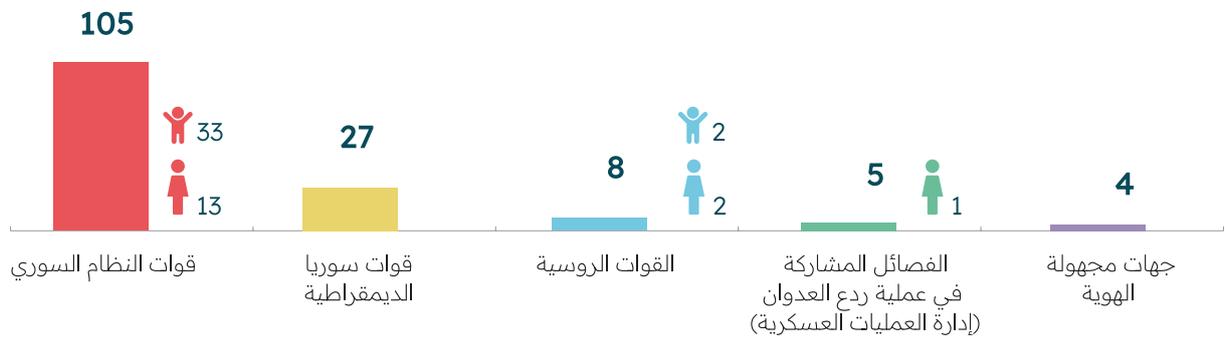
استندت عمليات التوثيق التي قامت بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان على منهجية متكاملة تشمل الرصد المباشر والتحقق المستمر من المعلومات، مع جمع البيانات من مصادر متعددة مثل فرقها الميدانية والشهادات المباشرة من ضحايا وشهود عيان، بالإضافة إلى مراجعة الصور والفيديوهات المتاحة، وذلك لضمان دقة وموثوقية المعلومات الواردة في هذا التقرير.



ثانياً: حصيلة الانتهاكات الناجمة عن العمليات العسكرية في شمال سوريا منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2024:

واحد: حصيلة الضحايا المدنيين والمجازر:

وتّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 149 مدنياً، بينهم 35 طفلاً و16 سيدة، في مناطق شمال غرب سوريا، وذلك على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة خلال الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2024. توزعت الحصيلة وفق الجهات المسؤولة عن قتلهم على النحو التالي:



- قوات النظام السوري: 105 مدنيين، بينهم 33 طفلاً و13 سيدة.
- قوات سوريا الديمقراطية: 27 مدنياً.
- القوات الروسية: 8 مدنيين، بينهم طفلان وسيدتان.
- الفصائل المشاركة في عملية ردع العدوان (إدارة العمليات العسكرية): 5 مدنيين، بينهم سيدة.
- جهات مجهولة الهوية: 4 مدنيين.

بلغت نسبة الضحايا الذين قتلهم النظام السوري حوالي 70% من إجمالي عدد الضحايا المسجلين، ما يعكس حجم الانتهاكات المرتكبة من قبل النظام. ومن بين الضحايا الذين قتلهم قوات النظام السوري، كانت نسبة 44% منهم من الأطفال والنساء، في المقابل، سجلت قوات سوريا الديمقراطية مسؤوليتها عن مقتل 18% من إجمالي الضحايا.

توزعت أعداد الضحايا حسب الجهات المسؤولة عن قتلهم كما يلي:

أ- قوات النظام السوري:

ابتداءً من يوم الأربعاء 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أقدمت قوات النظام السوري على تصعيد هجماتها العسكرية في مناطق شمال غرب سوريا، مستخدمةً القوة الجوية والبرية بشكل مكثّف، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين وتدمير مراكز حيوية. وفقاً لتوثيقات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بلغ عدد القتلى المدنيين 105، بينهم 33 طفلاً و13 سيدة، بالإضافة إلى 3 كوادرات طبية، و3 ناشطين إعلاميين، وفرد من كوادر الدفاع المدني. كما أسفرت الهجمات عن إصابة نحو 373 شخصاً، من بينهم 110 أطفال و76 سيدة.

كما وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع 7 مجازر ارتكبتها قوات النظام السوري، وتفصيلها كالتالي:

- **المجزرة الأولى:** وقعت يوم الخميس 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في مدينة الأتابر في ريف حلب الغربي، وأسفرت عن مقتل 11 مدنياً، بينهم 5 أطفال و2 سيدة.
- **المجزرة الثانية:** وقعت يوم السبت 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في دوار الباسل على أطراف مدينة حلب الغربية، وأسفرت عن مقتل 16 مدنياً، بينهم 2 سيدة.
- **المجزرة الثالثة:** وقعت يوم الأحد 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 في مدينة حلب، وراح ضحيتها 12 مدنياً، بينهم ناشطان إعلاميان و2 من الكوادر الطبية.
- **المجزرة الرابعة:** وقعت يوم الأحد 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 في مدينة إدلب، وأسفرت عن مقتل 10 مدنيين، بينهم 3 أطفال وسيدة.
- **المجزرة الخامسة:** وقعت يوم الأحد 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 في مدينة إدلب، وأسفرت عن مقتل 12 مدنياً، بينهم 6 أطفال و3 سيدات.
- **المجزرة السادسة:** وقعت يوم الإثنين 2 كانون الأول/ديسمبر 2024 في مخيم وادي عرب تلحدية جنوب حرينوش في ريف إدلب الشمالي، وأسفرت عن مقتل 8 مدنيين، بينهم 7 أطفال وسيدة.
- **المجزرة السابعة:** وقعت يوم الإثنين 2 كانون الأول/ديسمبر 2024 في مدينة إدلب، وأسفرت عن مقتل 6 مدنيين، بينهم سيدتان و3 أطفال.

توزع الضحايا الذين قتلوا على يد قوات النظام السوري بحسب المحافظات التي قتلوا فيها على النحو التالي:

أولاً: محافظة حلب: وثّقنا مقتل 53 مدنياً، بينهم 9 أطفال و5 سيدات.

- **ريف حلب:** 24 مدنياً، بينهم 9 أطفال و3 سيدات، موزعين كالتالي:
 - الأتابر: 13 مدنياً، بينهم 5 أطفال وسيدتان.
 - دارة عزة: 5 مدنيين.
 - قبتان الجبل: 3 مدنيين، بينهم طفلان.
 - قرية عران: 3 مدنيين، بينهم سيدة وطفلان.

ثانياً: محافظة إدلب: وثّقنا مقتل 52 مدنياً، بينهم 24 طفلاً و8 سيدات.

- **مدينة إدلب:** 37 مدنياً، بينهم 14 طفلاً و6 سيدات.
- **ريف إدلب:** 15 مدنياً، بينهم 10 أطفال وسيدتان، موزعين كالتالي:

- مخيم وادي عرب تلحدية: 8 مدنيين (7 أطفال وسيدة).
- خان شيخون: طفلان.
- قرية شنان: مدني واحد.
- سرمين: سيدة واحدة.
- جسر الشغور: مدني واحد.
- كنصفرة: مدني واحد.
- تجمع مخيمات وادي عباس قرب بابسقا: طفل واحد.

ب- القوات الروسية:

وتّقت الشبّكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 8 مدنيين، بينهم 2 طفل و2 سيدة، كما أصيبت سيدة واحدة جراء القصف بالطيران الثابت الجناح الذي يُعتقد أنّه روسي.

توزع الضحايا الذين قتلوا على يد القوات الروسية بحسب المحافظات التي قتلوا فيها على النحو التالي:

أولاً: محافظة حماة:

- مدينة مورك: 4 ضحايا، بينهم سيدة وطفلة.

ثانياً: محافظة إدلب:

- مدينة إدلب: 4 ضحايا، بينهم طفل وسيدة.

ت- الفصائل المشاركة في عملية ردع العدوان (إدارة العمليات العسكرية):

في يوم الإثنين 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، قُتل 5 مدنيين على الأقل، بينهم سيدة، وجرح آخرون، جراء سقوط صواريخ عدة أطلقتها غرفة إدارة العمليات العسكرية، مستهدفة أحياء كازو والبعث في الأطراف الغربية لمدينة حماة. وقد جاء القصف بالتزامن مع اشتباكات عنيفة بين قوات النظام وفصائل المعارضة في منطقة قلعة المضيق وصوران في ريف حماة الشمالي، حيث تخضع المدينة لسيطرة النظام السوري وقت الحادثة.

ث- قوات سوريا الديمقراطية:

في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، قُتل نحو 27 مدنياً، بينهم عاملان إنسانيان من كوادر هيئة الإغاثة الإنسانية IYD، على يد عناصر قوات سوريا الديمقراطية، إما عبر القنص أو الكمائن لمجموعات عسكرية. وقعت الحوادث في مدينة حلب، تحديداً على مشارف الأحياء الأشرفية والليرمون وبستان القصر. وقد اعتمدت قوات سوريا الديمقراطية على نشر قناصة في الأبنية السكنية المطلة على الأحياء التي تسيطر عليها أو التي توسعت إليها بعد سيطرة غرفة إدارة العمليات العسكرية وهيئة تحرير الشام على المدينة وخروج قوات النظام السوري. وقد نفذت عمليات قنص واستهداف مباشر للمدنيين والعسكريين الذين ضلوا طريقهم في المدينة وتوجهوا نحو المناطق الخاضعة لسيطرة "قسد" أو المكشوفة عليها.

ج- جهات لم تتمكن تحديدها:

في يوم الجمعة 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قُتل 4 طلاب جامعيين وأصيب آخرون جراء سقوط قذيفة مدفعية مجهولة المصدر على الوحدة السكنية رقم 15 في السكن الجامعي التابع لجامعة حلب، الكائن في حي حلب الجديدة بالأطراف الغربية من مدينة حلب. وقد سقطت القذائف في الطابق الأول من الوحدة السكنية.

اثان: حصيلة استهداف المراكز الحيوية:

أ- قوات النظام السوري:

تعرض ما لا يقل عن 30 مركزاً حيوياً لهجمات عدائية من قبل قوات النظام السوري، وتوزعت هذه الحوادث على النحو التالي:

- ثمانية حوادث استهداف للمدارس.
- خمس حوادث استهداف للجامعات.
- أربع حوادث استهداف للمشافي.
- أربع حوادث استهداف لدور العبادة (كنائس ومساجد).
- ثلاث حوادث استهداف لمخيمات.
- حادثتي استهداف للأسواق.
- حادثتي استهداف لمحطات وقود.
- حادثة استهداف لمخبز.
- حادثة استهداف لمركز ثقافي.

هذه الاعتداءات تُظهر مدى التصعيد في استهداف المنشآت الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المدنيين في المنطقة.

ب- القوات الروسية:

تعرض ما لا يقل عن 5 مراكز حيوية لهجمات عدائية من قبل القوات الروسية، وتوزعت هذه الحوادث على النحو التالي:

- أربعة حوادث استهداف لمراكز طبية وصحية.
- حادثة استهداف لمحطة مياه.

ثلاثة: حصيلة استخدام الأسلحة المحملة بالذخائر العنقودية:

في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، استأنف النظام السوري استخدام الأسلحة العنقودية المحرمة دولياً، حيث أسفر ذلك عن مقتل طفل في مخيمات وادي عباس قرب بابسقا في ريف إدلب الشمالي. في ذات اليوم، قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري عدة صواريخ محملة بقنابل عنقودية شديدة الانفجار مضادة للأفراد في مدينة دارة عزة ومدينة الأتاب في ريف حلب الغربي، مما أسفر عن إصابات بين المدنيين.

كما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 مقتل مدني وإصابة آخر في مدينة إدلب جراء قصف راجمة صواريخ تابعة للنظام السوري، والتي أطلقت صواريخ محملة بذخائر فرعية حارقة.

إن استخدام الأسلحة المحملة بالذخائر العنقودية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني ويعرض المدنيين للخطر، حيث يتسبب في إصابات قاتلة وتشوهات دائمة، ويؤدي إلى تدمير البنية التحتية. استمرار النظام السوري في استخدام هذه الأسلحة يعكس تجاهلاً للمواثيق الدولية ويزيد من معاناة المدنيين، ويُعتبر جريمة حرب تستدعي المحاسبة.

أربعة: حصيلة استخدام البراميل المتفجرة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلقاء الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري ما لا يقل عن 10 براميل متفجرة على مناطق في محافظتي إدلب وحماة، خلال الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2024.

تعتبر البراميل المتفجرة من الأسلحة العشوائية ذات القدرة التدميرية العالية، والتي تستهدف مناطق واسعة وتؤدي إلى تدمير المنشآت والبنية التحتية وإيقاع خسائر بشرية فادحة، بما في ذلك بين المدنيين. وقد عاد النظام السوري لاستخدام هذا النوع من الأسلحة بعد توقف استمر أكثر من أربع سنوات ونصف، حيث كان آخر استخدام موثق لها في شباط/فبراير 2020، وفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- استمرار معاناة المدنيين: تظهر الحصيلة الواردة في التقرير أنّ المدنيين في شمال سوريا لا يزالون يواجهون تصعيداً في العنف والمجازر نتيجة العمليات العسكرية المستمرة، بما في ذلك القصف العشوائي واستهداف المراكز الحيوية.
- يواصل النظام السوري استخدام الأسلحة المحظورة، مما يؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية وتدمير البنية التحتية، وخاصة المرافق الطبية والخدمية الأساسية.
- تشير الإحصائيات إلى أنّ النساء والأطفال يشكلون النسبة الأكبر من الضحايا، مما يؤكد الحاجة الماسة لحمايتهم وتقديم مساعدات إنسانية عاجلة.
- وثّقت الشبّكة السورية لحقوق الإنسان خروقات صارخة من قبل النظام السوري وحليفه الروسي، تشمل عدم الالتزام بقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 اللذين يدعوان إلى وقف الهجمات العشوائية. كما سجلت انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تُلزم الأطراف المتنازعة بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين.

التوصيات:

إلى النظام السوري:

- **وقف العمليات العسكرية الانتقامية:** الامتناع عن شن الهجمات الجوية والبرية على المناطق السكنية والمدنيين، وتجنب تدمير المرافق الحيوية.
- **الالتزام بالقانون الدولي:** التوقف عن استخدام الأسلحة المحظورة، مثل الذخائر العنقودية، التي تُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.
- **حماية المرافق الحيوية:** الامتناع عن استهداف المنشآت الصحية والتعليمية والبنية التحتية الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون.
- **العمل على حل سياسي:** اتخاذ خطوات جدية نحو حل سياسي شامل يعيد السلام والاستقرار إلى البلاد.
- **المساءلة والمحاسبة:** ضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال تحقيقات مستقلة أو التعاون مع الآليات الدولية ذات الصلة.

إلى القوات الروسية والإيرانية:

- وقف الدعم العسكري للنظام السوري: الامتناع عن تقديم الدعم الذي يُساهم في تصعيد العمليات العسكرية وزيادة معاناة المدنيين.
- الالتزام بالقانون الدولي الإنساني: احترام قواعد القانون الدولي، وضمان عدم استخدام الأسلحة المحرمة أو تنفيذ عمليات تعرض المدنيين للخطر.
- حماية البنية التحتية الأساسية: الامتناع عن استهداف المرافق الخدمية، مثل شبكات المياه والكهرباء، لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية.

- التحقيق والمحاسبة: فتح تحقيقات شفافة حول التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عنها.
- تجنب التصعيد: الامتناع عن القيام بأي أعمال عسكرية قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني أو تشريد المزيد من السكان.

إلى فصائل المعارضة وإدارة العمليات العسكرية:

- الامتثال للقانون الدولي الإنساني: تنفيذ جميع العمليات العسكرية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحماية المدنيين.
- حماية المدنيين: تجنب استهداف المناطق السكنية والبنية التحتية الأساسية.
- تحقيقات مستقلة: تشكيل لجان مستقلة للتحقيق في الحوادث التي تُسفر عن وقوع ضحايا مدنيين، واتخاذ إجراءات عقابية ضد المسؤولين عنها.
- التعاون مع المنظمات الإنسانية: تسهيل دخول المساعدات إلى المناطق المتضررة وضمان تقديم الدعم الإنساني للمدنيين.

إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة:

- حل سياسي شامل: ضرورة تكثيف الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي وفقاً للقرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن.
- الضغط على أطراف النزاع: استخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان امتثال النظام السوري والقوات الروسية وفصائل المعارضة للقانون الدولي الإنساني.
- تعزيز مراقبة الانتهاكات: إرسال فرق مستقلة ومراقبين دوليين إلى شمال سوريا لتوثيق الانتهاكات بشكل دوري وضمان الشفافية.
- فرض عقوبات فعالة: تطبيق عقوبات على الأطراف التي تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة إلى الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية: العمل على إزالة الحواجز السياسية والإجرائية التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة.
- دعم المنظمات الإنسانية: تقديم الدعم اللازم للمنظمات العاملة في مناطق النزاع لضمان استمرار تقديم خدمات أساسية مثل الرعاية الطبية والتعليم والإغاثة.

شكر وتضامن:

تتقدم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالشكر لكل من ساهم في توثيق المعلومات وتقديم الدعم في إعداد هذا التقرير، كما نعبر عن تضامننا الكامل مع الضحايا وعائلاتهم.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

